الرد على تقرير
عن اختبار المعلومات المالية المستقبلية
لمشروع الموازنة التقديرية عن العام المالى ٢٠٢١ / ٢٠٢٢
لشركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية

الملاحظة الأولى :-

لم تنتـه الشركة من توفيق أوضاعها وفقا لما ورد بأحكام القانون رقم ١٨٥ الصادر بتاريخ ٥ / ٩ / ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

الـــــرد :-

وفقا لقرارات الجمعية العمومية للشركة والمنعقد بتاريخ ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٠ قامت الشركة بأعداد مشروع تعديل النظام الاساسى للشركة وفقا لاحكام القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ . وجاري أعتماد النظام المقترح من قبل الجهات المختصة وبعد اعتماد اللائحة التنفيذية للقانون ستقوم الشركة بتوفيق أوضاعها وفقا لاحكام القانون .

الملاحظـة الثانية :-

أستهدفت الشركة بمشروع الموازنة التقديرية الحصول على قرض طويل الآجل من أحد البنوك العاملة (دون تحديد أسم البنك) بمعدل فائدة نحو ٨ % ، وذلك لتمويل سداد المديونية المستحقة لشركة الجمهورية البالغة فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٠ نحو ٣٥٤ مليون جنيه ، دون وجود اى اجراءات رسمية مع أيا منها ، وقد ترتب على ذلك توقع تحمل الشركة لنحو ٢٦.٦ مليون جنيه فوائد مدينة على القرض المذكور ، وتفادى تحمل غرامة عدم سداد المديونية المستحقة لشركة الجمهورية والمقدرة بنحو ٤٢ مليون جنيه ، مما ساهم فى زيادة صافى الربح المستهدف بنحو ١٥ مليون جنيه .

الـــــرد

عند أعداد الدراسة الأولية للاطار العام لمشروع الموازنـة التقديريـة للعام المـالى ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ لم تدرج الشركة فرض الحصول على قرض طويل الأجل ضمن فروض اعداد الموازنة وكانت نتيجة الدراسـة تحقيـق صافى أربـاح بمقدار ٣٥ مليون جنيه لاحقا وباقتراب الاتفاق المبدئي مع البنك من

المراحل النهائية له بعد المفاوضات التى تمت بقيادة وتحت رعاية الشركة القابضة للادوية وبعد أستيفاء كافة طلبات البنك وتأكده من قوة الموقف المالى للشركة وقدره تدفقاتها النقدية على تحمل أقساط القرض تم ادراج هذا القرض ضمن فروض اعداد الموازنة والموازنه مرنة .

الملاحظة الثالثة :-

أستهدفت الشركة زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بنسبة ٩٩ % من قيمته الحالية ، ليصبح بعد الزيادة نحو ١١١,٩٣٨ مليون جنيه ، وفقا لما قرره مجلس ادارة الشركة بجلسته رقم (٣٧١) بتاريخ ٢٠ / ٢ / ٢٠٢١ ، ولم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة رأس المال حتى تاريخه .

الـــــــرد :-

تمت موافقة مجلس الادارة على زيادة رأس المال المصدر بالجلسة المذكورة وتم اخطار البورصة ويتم التنسيق واخطار الشركة القابضة وفى انتظار موافقتها وجارى التنسيق مع هيئة سوق المال وهيئة الرقابة المالية لتنفيذ الاجراءات المطلوبة والسير فى هذه الاجراءات وجاري الحصول على الشهادات المطلوبة من الجهاز المركزى للمحاسبات والمصادقة على الارصدة الدائنة وفقا لمعيار رقم ٤٤٠٠ .

الملاحظة الرابعة :-

لم تتضمن أسس أعداد مشروع الموازنة عن العام المالى ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ الفعلى المتوقع عن العام المالى ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ ، حيث أكتفت الشركة فى تقديراتها على المحقق الفعلى عن الفترة من يوليو حتى ديسمبر ٢٠٢٠ .

الـــــــرد :-

أعتمد مشروع الموازنة التقديرية على ما تحقق فعليا فى الفترة يوليو / ديسمبر ٢٠٢٠ كأساس لتقدير بعض بنود التكلفة من المصروفات وكذلك الايرادات المتوقع تحقيقها فى نهاية العام المالى ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ وتم الاسترشاد بالمعتمد الفعلي لبعض بنود مشروع الموازنة.

الملاحظـــة الخامسة :-
أستهدفت الشركة بمشروع الموازنة التقديرية تحقيق مبيعات نحو ٥٩٥ مليون جنيه (بمتوسط مبيعات شـهرى ٤٩,٦ مليون جنيه) سـاهـم فيـها عـدد ١٢٥ مستحضـر مـن اصـل ٢١٦ مستحضـر (بشـرى وبيطـرى) مسـجل بأسـم الشركة ، بزيـادة قدرهـا ٢٥ مليون جنيه عـن المعتـمد للعـام المـالى ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ ، وبزيـادة نحو ١٠٧ مليون جنيه عن المحقق الفعلى فى العام المالى ٢٠١٩ /٢٠٢٠ هذا وقد بلغت صـافى المبيعات الفعلـية عـن الفـترة مـن يوليو ٢٠٢٠ حتى يناير ٢٠٢١ نحو ٣١٦ مليون جنيه ، بمتوسط مبيعات شهرى نحو ٤٥ مليون جنيه ٠

الـــــــرد :-
تم اعداد الموازنة العينية استنادا الى تقديرات المختصين بقطاع البيع والتوزيع بشأن الكميات من الاصناف المتوقع بيعها فى عام الموازنة وفقا لدراسات حركة السوق مع الوضع فى الاعتبار التعاقدات التى تمت مع بعض شركات التوزيع خلال الفترة المالية وتأثيراتها على حركة المبيعات فى عام الموازنة ٠

الملاحظـــة السادسة :-
يتصـل بمـا سبق أستهداف الشركة تحقيق مبيعات مستحضرات بيطريـة بمبلغ ٢٥,٦٦٤ مليون جنيه وهو نفس المعتمد عن العام المالى (٢٠٢٠ / ٢٠٢١) ، بزيادة قدرها نحو ١١,٦ مليون جنيه عن المحقق الفعلى عن العام المالى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ ، وقد بلغ المحقق الفعلى عن الفترة من يوليو ٢٠٢٠ حتى يناير ٢٠٢١ نحو ٤,٩ مليون جنيه فقط دون تحديد اسباب الزيادة ٠

الـــــــرد :-
تأثرت سوق المستحضرات البيطرية بظروف جائحة كورونا تأثيربالغ مما انعكس بالسلب على أرقام مبيعات المستحضرات البيطرية وقد تم أستهداف مبيعات المستحضرات البيطرية استنادا للتعاقد الفعلى مع الوكيل الخاص بالمبيعات البيطرية والذى تم فيه تحديث قيمة الخطة السنوية والاصناف التى سوف يتم انتاجها كما وقيمة طبقا للمتوقع فى عام الموازنة ٠

الملاحظـــة السابعة :-
أظهر مشروع الموازنة التقديرية تحقيق عدد (٧٣) مستحضر لخسائر متوقعة بلغت نحو ٣٨,٠٦٤ مليون جنيه ، تتمثل فى نحو ٢٠,٨١٦ مليون جنيه خسائر مبيعات سوق وعطاءات ونحو ١٠,٥٦٤ مليون جنيه خسائر مبيعات مستحضرات البيطرى ، ونحو ٦,٦٨٤ مليون جنيه خسائر مبيعات

التصدير ٠ هـذا وقد بلغـت مبيـعات الاصناف المخـسرة نحـو ٢٤٨,٦٠١ مليون جنيه بنسبة ٤١,٨ مليون جنيه من المبيعات المستهدفة بمشروع الموازنة ٠

الـــــــــرد :-
يتم وضع التشكيلة الانتاجية والبيعية بما يحافظ على تواجد الاصناف بالسوق بالتوازى مع استهداف تحقيق ربح مناسب ومن جهة اخرى تستهدف الشركة تحريك اسعار المستحضرات المخسرة وفقا لمنظومة مدروسة ومتابعة من قبل ادارة الشركة حيث تعطى الاولوية للاصناف ذات الفرص البيعية المرتفعة والتى ليس بها مشاكل بحثية او انتاجية وهو ما تم فى عدد من المستحضرات فى العام المالى الحالى وتحولت من خسارة الى ربح وذلك فى حدود ما تسمح به لجان التسعير بهيئة الدواء ٠

الملاحظـــة الثامنة :-
لم تستهدف الشركة بمشروع الموازنة الاستفادة من قسم الخلاصات المتوقف منذ اكثر من ثلاث سنوات ٠

الـــــــــرد :-
تسعى الشركة الى تسويق قسم الخلاصات لدى الشركات الشقيقة وعملاء التشغيل للغير وبالفعل تم اجراء بعض تجارب الاستخلاص الناجحة لبعض العملاء تمهيدا للتعاقد معهم على اجراء عمليات استخلاص يتم فيها الاستفادة من طاقات القسم ٠

الملاحظـــة التاسعة :-
أنخفاض نسب الاستغلال المستهدفة من الطاقة الانتاجية المتاحة لبعض الاقسام الانتاجية ، حيث تراوحت من ٩٠,٥ % الى ٢١,٥ % (٩٠,٥ % للاقراص ، ٨٦,٧ % للامبولات وزجاجات الحقن ، ٧٢,٨ % للمراهم والكريمات ، ٤٨,٤ % للبودرات والحبيبات ، ٤٤,٥ % للنقط والمحاليل ، ٤٢,٤ % للاشربة ، ٣٤ % للكبسولات ، ٢١,٥ % للاقماع) ٠

الـــــــــرد :-
يرجع أنخفاض نسب الاستغلال من الطاقات المتاحة لبعض الاقسام الانتاجية الى احتمال القيام بأعمال التطوير فى بعض المناطق الانتاجية ومن جهة اخرى سوف تسعى الشركة لاستغلال الطاقـــات غير المستغلة من خلال التشغيل للغير بما لا يؤثر على انتاج اصناف الشركة ٠

الملاحظـــة العاشرة :-
لم تستهدف الشركة أى عوائد من مصنع الزيتون بمشروع الموازنة الحالى ، رغم أدراج عائد بيع مصنع الزيتون ضمن الموازنة التقديرية المعتمدة للعام المالى ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ .

الـــــــــرد :-
حتى تاريخ اعداد مشروع الموازنة التقديرية لم يتم التصرف بارض ومباني مصنع الشركة الزيتون وجاري أتخاذ الاجراءات الازمة بالتنسيق مع الشركة القابضة للادوية في هذا الشأن .

الملاحظة الحادية عشر :-
بلغت الاستثمارات الرأسمالية المدرجة بمشروع الموازنة ٤٨.٢٥٠ مليون جنيه ، مقابل معتمد عن العام المالى السابق ٢٢ مليون جنيه ، بلغ المنفذ منها حتى فبراير ٢٠٢١ نحو ١.٩ مليون جنيه فقط بنسبة ٨.٧ % من المعتمد ، ولم يتم تحديد موقف تلك الاستثمارات عند أعداد مشروع الموازنة الاستثمارية للعام المالى ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ .

الـــــــــرد :-
تم أعداد الاستثمارات المدرجة بمشروع الموازنة التقديرية طبقا للاحتياجات الفعلية للتطوير وزيادة الطاقة الانتاجية للاقسام ولم يتم استكمال بعض ما سبق ادراجه فى موازنة العام السابق نظرا لبعض المعوقات الفنية والظروف الخارجة عن نطاق سيطرة الادارة فى بعض البنود مما تطلب اعادة النظر فى اولويات ما يتم ادراجه لمشروع الموازنة حيث تم مراعاة استكمال التطوير المطلوبة للمنطقة العقيمة لرفع كفائتها من Class C الى Class B وكذلك استكمال منظومة الـ ERP وأدخال خط مراهم وماكينة روتا بغرض رفع الكفاءة والطاقة الانتاجية بالاقسام .

الملاحظـــة الثانية عشر :-
لم تتضمن المصروفات المتوقعة نحو ٧٢٢ ألف جنيه قيمة ضريبة الدمغة النسبية على القروض المتوقع الحصول عليها (بنسبة ٢ فى الالف) ، وفقا لاحكام القانون لرقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته بشأن قانون ضريبة الدمغة ، بخلاف ما قد ينشأ من مصروفات ادارية عن تلك القروض .

الـــــــــرد :-
تم أخذ تلك المصروفات في الاعتبار عند تقدير الفوائد المدينة وذلك تحت حساب ما قد ينشأ عن القرض من مصروفات او دمغات وبخصوص المصروفات الادارية جارى التفاوض مع البنك على تأجيل سدادها الى ما بعد العام الأول وقد ابدى البنك مرونة فى هذا الاتجاه .

شركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية
القطاع المالى

الملاحظـــة الثالثة عشر :-
لم تتضمن قائمة الدخل التقديرية بمشروع الموازنة ضريبة الدخل عن العام استنادا الى تحقيق الشركة لخسائر فى الاعوام السابقة أخرها عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ .

الـــــــــرد :-
لم تتضمن قائمة الدخل التقديرية بمشروع الموازنة ضريبة الدخل طبقا للمادة ٢٦ من قانون الضرائب المصرى رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ حيث ان الشركة كانت تحقق خسائر في الاعوام السابقة وان الوعاء الضريبي من وجهة نظر الشركة يظهر خسائر ضريبية .

رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب

(د . عبلـة يوسـف عبدالله)